

الانتخابات التكميلية

الدوائر: 4 3 2

للتواصل:

email: maglesalomma@alanba.com.kw

Fax: 222 72 830 – 222 72 857

رأى مرشح الدائرة الثانية د. عبدالواحد الخلفان ان القضية الإسكانية تحتاج الى خطة زمنية منفصلة عن الخطط الحكومية الأخرى تتضمن مدنا بها بنى تحتية ومرافق ومستشفيات ووحدات سكنية متكاملة، مطالباً المجلس بتفعيل اللجنة الإسكانية في هذا الصدد. وقال الخلفان، في لقاء أجرته معه «الأخبار»، ان المتابع للشأن السياسي العام يعي ان ضعف أداء السلطتين أدى الى غياب الأولويات وتعطيل التنمية التي كانت ومازالت اولوية تطرح في كل برنامج حكومي، مشيراً الى ان هناك الكثير من القضايا المهمة كالإسكان والتعليم والصحة والبطالة لاتزال تبحث عن حلول جذرية على الرغم من توافر كل الامكانات. و اضاف ان هناك احباطا شديدا لدى المواطنين في التعامل مع المؤسسات الدستورية بسبب ضعف أداء السلطتين، مطالباً بتفعيل مبدأ الرقابة الصحيحة الدستورية على اعمال الحكومة من اجل ضمان الاستقرار السياسي، متسائلاً: ما الذي تم انجازه من خطة التنمية التي اقرها مجلس الأمة عام 2010؟!

فإلى تفاصيل اللقاء:

حوار: سلطان الصبان

مرشح الدائرة الثانية يرى أن هناك ضعفا في أداء السلطتين أدى إلى غياب وتعطيل التنمية

الخلفان لـ «الأخبار»: القضية الإسكانية تحتاج إلى خطة زمنية منفصلة عن الخطط الحكومية الأخرى تتضمن مدنا بها بنى تحتية ومرافق ومستشفيات

جديدا من قبل الحكومة تكون مرتكزاته مراجعة سياسة التعليم في البلاد لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

هل ساهم المجلس الحالي في حل قضايا الإسكان وتردي الخدمات الصحية؟

أداء المجلس الحالي لم يرق إلى مستوى الطموح وتحقيق الإنجازات والطموحات والمرجوة من قبل الشعب الكويتي

عدم وجود إستراتيجيات واضحة للعمل أدى إلى ضعف الأداء الحكومي

برامج الحكومة إنشائية لا تتضمن ترجمة حقيقية لما يحتاجه البلد

منهجية عمل بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم

بعض الوزراء تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أجدنة عمل لهم



د.عبدالواحد الخلفان

المفقودة وغياب التواصل، ماذا تم في خطة التنمية التي اقترت منذ عام 2010؟ هل أنجزت الحكومة منها شيئا؟ ماذا فعلت في برامجها التنفيذية؟ لا شيء حتى الآن. وأين دور المجلس؟ لماذا لا يتابع هذه القضية؟ هناك جملة من العوامل التي أدت إلى تأخرنا عن الإنجاز أهمها غياب التخطيط السليم وعدم وجود الإرادة الحقيقية لتحقيق النهضة للبلاد. واود ان اتساءل في هذا الصدد: هل تم تنفيذ رغبة صاحب السمو الامير في جعل الكويت بوابة اقتصادية لحركة التجارة الدولية ومركزا ماليا؟ منذ عام 2006 والحكومة تقول انها تريد ان تجعل الكويت مركزا ماليا وحتى الآن لم تفعل شيئا لماذا؟ لذلك يجب استغلال موقعها الاستراتيجي

تم إعطاء الحكومة اهتماما لها وقامت بتزويد المجلس بجدول زمني عن تسليم المدن الإسكانية، ان القضية الإسكانية تحتاج لإرادة جادة لتنفيذ قوانين معطلة، ألم تنص قوانين الرعاية السكنية على إلزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتسليم المواطن وحدته السكنية خلال 5 سنوات؟ فهل أوفت الحكومة بذلك؟ ان المشكلة كبيرة، انظر إلى ارتفاع أسعار العقار والإيجارات، من المستفيد من ذلك كله؟ إن القضية الإسكانية تحتاج لخطة زمنية وحدها منفصلة عن خطط الحكومة الأخرى تتضمن بنى تحتية ومرافق ومستشفيات ووحدات سكنية متكاملة وعلى المجلس أن يفعل عمل لجنته الإسكانية في هذا الصدد كما قلت المشكلة تكمن في الإستراتيجيات

هذا الصدد التطرق لمنهجية عمل بعض الوزراء التي تتسم بالبيروقراطية وعدم وجود أي أجدنة عمل وآلية لهم، فعلى كل وزير أن يكمل ما بدأه الوزير الذي قبله لا أن ينسلف الخطط الموضوعية وهنا ممكن المشكلة، حيث يجب أن تكون هناك منهجية عمل مكتملة ومتربطة في الوزارة نفسها.

القضية الإسكانية تصدرت اهتمامات مجلس الأمة والحكومة مؤخرا بعدما تم إجراء استبيان حدد أنها القضية الأولى، فما قولكم؟

● نعم، ولكن ما الذي حدث؟ هل أعطى المجلس هذه القضية الاهتمام؟ وهل أنجز القوانين المتعلقة بالإسكان، إن صاحب السمو الأمير بنفسه وجه مؤخرا الحكومة والمجلس لهذه القضية وبموجب ذلك

النشاطات المهنية والعلمية

- أقام سلسلة من الندوات وألقى العديد من المحاضرات في مختلف مدارس الثانوية بالكويت وكذلك في الديوان الأميري (مكتب الإنماء الاجتماعي ومكتب الشهيد).
- كاتب صحافي في زاوية ثابتة (حديث القلم) في جريدة السياسة ثم جريدة أوان وحاليا في جريدة الدار.
- ساهم وشارك في تأليف خمسة كتب باللغة الإنجليزية، حيث تدرس في مئات الجامعات الأميركية والعربية، وقد طبعت في أكبر دار نشر بالولايات المتحدة الأميركية (Ideal Group Publishing).
- قام بنشر أبحاث علمية محكمة دوليا في أكثر

المناصب والمراكز العلمية

- مستشار بلجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة منذ عام 2003 حتى 2006.
- مستشار مكتب وزير التجارة عام 2006 لعمل الدراسات التطبيقية والبحوث الميدانية.
- رئيس لجنة الدراسات والبحوث بكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ عام 2003 وحتى عام 2006.
- أستاذ منتدب بجامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية - قسم نظم المعلومات.
- عضو أساسي في العديد من اللجان الأكاديمية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مثل لجان تطوير المناهج، لجان الترقيات، لجان التطلعات، لجان تطوير الكوادر المهنية، لجنة استحداث برامج شهادة بكالوريوس تعلم حاسوب بكلية التربية الأساسية - برنامج فهم الحاسوب والذي بدأ العمل به منذ عام 2005.
- أحد المنظمين لمؤتمر الكويت حول الحكومة الالكترونية عام 2003 والذي استقطب العديد من الشخصيات العالمية في مجال الحكومة الالكترونية.
- اختير عضوا أساسيا بفريق التوعية الإعلامية لمشروع الحكومة الالكترونية عام 2003 ولغاية منتصف 2006 وكان الفريق تابعا لل جهاز الفني المركزي لمشروع الحكومة الالكترونية الذي يرأسه وزير التخطيط منذ عام 2002.

السيرة الذاتية

- بكالوريوس في الحاسب الآلي وتقنية المعلومات من الولايات المتحدة الأميركية عام 1988.
- ماجستير في نظم الاتصال والحاسب الآلي من الولايات المتحدة الأميركية عام 1991.
- دكتوراه في نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا الاتصالات من جامعة ليدز في بريطانيا عام 2002.
- المسمى الوظيفي: العميد المساعد للشؤون الطلابية بكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وعضو هيئة التدريس بقسم الحاسب ونظم المعلومات.

كيف تصف أداء مجلس الأمة؟

● المتابع للشأن السياسي العام يجد أن هناك ضعفا في الأداء للأسف سواء من قبل الحكومة أو المجلس خاصة مع وجود ممارسات خارجة عن روح وأصل الدستور الكويتي، ففي الوقت الذي يدعو فيه صاحب السمو الأمير إلى التمسك بالدستور نجد أن أول من يخرق مبادئه هما المجلس والحكومة من خلال ممارسات لا تمت باي صلة لمرتكزات الدستور، ويجب علينا أن ندعم أهمية الالتزام بالنهج الدستوري والقوانين المرعية والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية واستقلالها ما كان يطرحه الرعي الأول في المجالس السابقة والتي كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية

في البلاد نرى بالفعل أن هناك إحباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس أو الحكومة وذلك كله بسبب بطء وضعف أداء مجلس الأمة والحكومة معا بالدرجة الأولى ولا شك أن هذا الإحباط انعكس على العمل في جميع أجهزة الدولة بشكل عام، الأمر الذي يحتم على جميع الناخبين إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التكميلية لإختيار ممثلهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحية على أعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد وحل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

إننا عندما نصف أداء مجلس الأمة يجب أن نعرف ماذا قدم كون المجلس السابق الميطل الثاني لم يقر إلا نحو 31 قانونا اعتقد أنه عاجل جزءا من القضايا ولكن مع ذلك لاتزال نعانى من سوء التطبيق أو عدم التنفيذ، وماذا أقر هذا المجلس؟ هل أقر قوانين تم بموجبها حل قضية الإسكان؟ هل تم حل وتطوير الخدمات الصحية؟ هل أنجزت المدينة الجامعية؟ أعتقد أن أداءه متواضع ولم يرتق لمستوى طموح المواطن ولم يحقق الإنجازات التي كان يتطلع لها كون البلد مازال يعاني من العديد من المشكلات والتدري في الأوضاع الخدماتية التي تلاسن المواطن بشكل مباشر، وذلك كله كان يواجه بضعف في الأداء الحكومي.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية

في البلاد نرى بالفعل أن هناك إحباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس أو الحكومة وذلك كله بسبب بطء وضعف أداء مجلس الأمة والحكومة معا بالدرجة الأولى ولا شك أن هذا الإحباط انعكس على العمل في جميع أجهزة الدولة بشكل عام، الأمر الذي يحتم على جميع الناخبين إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التكميلية لإختيار ممثلهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحية على أعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد وحل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

إننا عندما نصف أداء مجلس الأمة يجب أن نعرف ماذا قدم كون المجلس السابق الميطل الثاني لم يقر إلا نحو 31 قانونا اعتقد أنه عاجل جزءا من القضايا ولكن مع ذلك لاتزال نعانى من سوء التطبيق أو عدم التنفيذ، وماذا أقر هذا المجلس؟ هل أقر قوانين تم بموجبها حل قضية الإسكان؟ هل تم حل وتطوير الخدمات الصحية؟ هل أنجزت المدينة الجامعية؟ أعتقد أن أداءه متواضع ولم يرتق لمستوى طموح المواطن ولم يحقق الإنجازات التي كان يتطلع لها كون البلد مازال يعاني من العديد من المشكلات والتدري في الأوضاع الخدماتية التي تلاسن المواطن بشكل مباشر، وذلك كله كان يواجه بضعف في الأداء الحكومي.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية

في البلاد نرى بالفعل أن هناك إحباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس أو الحكومة وذلك كله بسبب بطء وضعف أداء مجلس الأمة والحكومة معا بالدرجة الأولى ولا شك أن هذا الإحباط انعكس على العمل في جميع أجهزة الدولة بشكل عام، الأمر الذي يحتم على جميع الناخبين إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التكميلية لإختيار ممثلهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحية على أعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد وحل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

إننا عندما نصف أداء مجلس الأمة يجب أن نعرف ماذا قدم كون المجلس السابق الميطل الثاني لم يقر إلا نحو 31 قانونا اعتقد أنه عاجل جزءا من القضايا ولكن مع ذلك لاتزال نعانى من سوء التطبيق أو عدم التنفيذ، وماذا أقر هذا المجلس؟ هل أقر قوانين تم بموجبها حل قضية الإسكان؟ هل تم حل وتطوير الخدمات الصحية؟ هل أنجزت المدينة الجامعية؟ أعتقد أن أداءه متواضع ولم يرتق لمستوى طموح المواطن ولم يحقق الإنجازات التي كان يتطلع لها كون البلد مازال يعاني من العديد من المشكلات والتدري في الأوضاع الخدماتية التي تلاسن المواطن بشكل مباشر، وذلك كله كان يواجه بضعف في الأداء الحكومي.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية

في البلاد نرى بالفعل أن هناك إحباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس أو الحكومة وذلك كله بسبب بطء وضعف أداء مجلس الأمة والحكومة معا بالدرجة الأولى ولا شك أن هذا الإحباط انعكس على العمل في جميع أجهزة الدولة بشكل عام، الأمر الذي يحتم على جميع الناخبين إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التكميلية لإختيار ممثلهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحية على أعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد وحل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

إننا عندما نصف أداء مجلس الأمة يجب أن نعرف ماذا قدم كون المجلس السابق الميطل الثاني لم يقر إلا نحو 31 قانونا اعتقد أنه عاجل جزءا من القضايا ولكن مع ذلك لاتزال نعانى من سوء التطبيق أو عدم التنفيذ، وماذا أقر هذا المجلس؟ هل أقر قوانين تم بموجبها حل قضية الإسكان؟ هل تم حل وتطوير الخدمات الصحية؟ هل أنجزت المدينة الجامعية؟ أعتقد أن أداءه متواضع ولم يرتق لمستوى طموح المواطن ولم يحقق الإنجازات التي كان يتطلع لها كون البلد مازال يعاني من العديد من المشكلات والتدري في الأوضاع الخدماتية التي تلاسن المواطن بشكل مباشر، وذلك كله كان يواجه بضعف في الأداء الحكومي.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية

في البلاد نرى بالفعل أن هناك إحباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس أو الحكومة وذلك كله بسبب بطء وضعف أداء مجلس الأمة والحكومة معا بالدرجة الأولى ولا شك أن هذا الإحباط انعكس على العمل في جميع أجهزة الدولة بشكل عام، الأمر الذي يحتم على جميع الناخبين إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التكميلية لإختيار ممثلهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحية على أعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد وحل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

إننا عندما نصف أداء مجلس الأمة يجب أن نعرف ماذا قدم كون المجلس السابق الميطل الثاني لم يقر إلا نحو 31 قانونا اعتقد أنه عاجل جزءا من القضايا ولكن مع ذلك لاتزال نعانى من سوء التطبيق أو عدم التنفيذ، وماذا أقر هذا المجلس؟ هل أقر قوانين تم بموجبها حل قضية الإسكان؟ هل تم حل وتطوير الخدمات الصحية؟ هل أنجزت المدينة الجامعية؟ أعتقد أن أداءه متواضع ولم يرتق لمستوى طموح المواطن ولم يحقق الإنجازات التي كان يتطلع لها كون البلد مازال يعاني من العديد من المشكلات والتدري في الأوضاع الخدماتية التي تلاسن المواطن بشكل مباشر، وذلك كله كان يواجه بضعف في الأداء الحكومي.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية

في البلاد نرى بالفعل أن هناك إحباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس أو الحكومة وذلك كله بسبب بطء وضعف أداء مجلس الأمة والحكومة معا بالدرجة الأولى ولا شك أن هذا الإحباط انعكس على العمل في جميع أجهزة الدولة بشكل عام، الأمر الذي يحتم على جميع الناخبين إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التكميلية لإختيار ممثلهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحية على أعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد وحل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

إننا عندما نصف أداء مجلس الأمة يجب أن نعرف ماذا قدم كون المجلس السابق الميطل الثاني لم يقر إلا نحو 31 قانونا اعتقد أنه عاجل جزءا من القضايا ولكن مع ذلك لاتزال نعانى من سوء التطبيق أو عدم التنفيذ، وماذا أقر هذا المجلس؟ هل أقر قوانين تم بموجبها حل قضية الإسكان؟ هل تم حل وتطوير الخدمات الصحية؟ هل أنجزت المدينة الجامعية؟ أعتقد أن أداءه متواضع ولم يرتق لمستوى طموح المواطن ولم يحقق الإنجازات التي كان يتطلع لها كون البلد مازال يعاني من العديد من المشكلات والتدري في الأوضاع الخدماتية التي تلاسن المواطن بشكل مباشر، وذلك كله كان يواجه بضعف في الأداء الحكومي.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية

في البلاد نرى بالفعل أن هناك إحباطا شديدا لدى المواطنين كافة في التعامل مع المؤسسات الدستورية سواء المجلس أو الحكومة وذلك كله بسبب بطء وضعف أداء مجلس الأمة والحكومة معا بالدرجة الأولى ولا شك أن هذا الإحباط انعكس على العمل في جميع أجهزة الدولة بشكل عام، الأمر الذي يحتم على جميع الناخبين إلى المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التكميلية لإختيار ممثلهم لدعم التنمية وتفعيل مبدأ الرقابة الصحية على أعمال الحكومة فضلا عن مكافحة الفساد وحل ملفات الأزمات والمشكلات الكثيرة من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

إننا عندما نصف أداء مجلس الأمة يجب أن نعرف ماذا قدم كون المجلس السابق الميطل الثاني لم يقر إلا نحو 31 قانونا اعتقد أنه عاجل جزءا من القضايا ولكن مع ذلك لاتزال نعانى من سوء التطبيق أو عدم التنفيذ، وماذا أقر هذا المجلس؟ هل أقر قوانين تم بموجبها حل قضية الإسكان؟ هل تم حل وتطوير الخدمات الصحية؟ هل أنجزت المدينة الجامعية؟ أعتقد أن أداءه متواضع ولم يرتق لمستوى طموح المواطن ولم يحقق الإنجازات التي كان يتطلع لها كون البلد مازال يعاني من العديد من المشكلات والتدري في الأوضاع الخدماتية التي تلاسن المواطن بشكل مباشر، وذلك كله كان يواجه بضعف في الأداء الحكومي.

ممارسة خارجة على روح وأصل الدستور من المجلس والحكومة فضلا عن ضعف أدائها

علينا دعم التمسك بالنهج الدستوري والحفاظ على هبة المؤسسة التشريعية

الرعي الأول كرس تطبيق الدستور وحسن الخطابة والمحافظة على المكتسبات الدستورية والقانونية